ملوك البترول

وليم نُكس دارسي — البترول والاسطول البريطاني

مما تفنن الروائيون في ابتكار الحوادث الغريبة لا يستطيعون ان يبتكروا قصة اكثر غرابة من سيرة المستر وليم دارسي D'Arcy الذي بدأ حياتهُ محامياً صغيراً في استراليا فانتزع من قلب الارض ثروتين احداهما اصابها في مناجم الذهب والثانية في منابع البترول

كان صاحب الترجمة كما قدمنا محامياً في بلدة روكامبتن بمقاطعة كوينزلند المتوسطة في اواخر العقد التاسع من القرن الماضي وكان اكثر موكليهِ من اصحاب المزارع والقطعان ويتهم رجل معروف بدعى سندي مورغن يملك ارضاً بين الاكام المجاورة لفناء هذا الرجل مكتب موكلهِ ومعهُ قطعة من الحجر البرّاق اراهُ اياها وقال « ما هذه ان لدي جبلاً منها » قلّبها المستر دارسي في يديهِ فعرف انها من الكوارتز الذي يوجد فيهِ الذهب ولكي يتحقق ذلك ارسلها الى مدينة سدني لتحليلها ولما جاءهُ تقرير المحلل عرف ان ثروة كبيرة كامنة في ذلك الجبل فاتفق مع المستر مورغن واسس شركة لتعدين الذهب رأسمالها مليون جنيه ونال لقاء عملهِ وبعض المال الذي وضعهُ في تأسيس الشركة ثلث الاسهم وقيمتها الاساسية ثلث مليون جنيه . وقد تبين بعدئذٍ ان هذا المنجم من غرائب مناجم الذهب في العالم لوفرة ذهبهِ

ومضى دارسي في عملهِ كمحامٍ نحو عشر سنوات ولما جمع من ايراد اسهمهِ مائة الف جنيه عزم ان يسيح مع زوجتهِ ليرى البلدان التي يشوق الى رؤيتها . وقبل مبارحتهِ استراليا طلب الى شركائهِ ان يبيعوا جانباً من اسهمهِ متى بلغ سعر السهم ٨ جنيهات مع ان سعرهُ الاساسي جنيه واحد

هبط مصر فراقهُ شتاؤها فبقي فيها نحو ستة اشهر ثم انتقل منها الى ايطاليا فالنمسا من غير ان يعرف شركاؤهُ عنوانهُ ومحل اقامتهِ لانهُ كان يبيت دائماً على سفر . ولما كان في فندق بثينا وقعت عينهُ اتفاقاً على عدد قديم من اعداد جريدة التيمس فاذا فيهِ اعلان من البنك الذي يتعامل معهُ في لندن يطلب فيهِ مديرهُ حضور المستر دارسي «ليعرف امراً يهمهُ » مع ذلك لم يعجل في الذهاب الى لندن لولا ان نفد صبر زوجتهِ فحثتهُ على الذهاب

فذهبا ولما دخل البنك قال لاحد الكتاب « انا دارسي وقد بلغني انكم تبحثون عني» وكان كل مستخدمي البنك يعرفون قصتهُ الغريبة فسار بهِ هذا الكاتب توًّا الى المدير فاحسن وفادتهُ واراهُ رزمة من التلغرافات والرسائل عثروا عليها قدم بعضها البنك ليبحث عنهُ وذلك ان اسعار الاسهم التي وكل بها شركاؤهُ ارتفعت ارتفاعاً سريعاً حتى بلغ ثمن السهم ١٨ جنيهاً فباع لهُ شركاؤهُ جانباً من اسهمهِ بين ٨ جنيهات و١٨ جنيهاً وتجمع لهُ في هذا البنك مليون ومائتا الف جنيه وكان كل دقيقة يزداد ثروة . لو ذكرت هذه الحادثة في كتاب روائي لقلنا انها موضوعة لغرابتها ولكنها حقيقة واقعة

لم يقنع دارسي بما اصابهُ من ثروة في مناجم الذهب على اهون سبيل . ولم يحصر همهُ في الذهب بل حولهُ الى البترول فجعل يبحث عن ينبوع لهذا السائل الثمين قبل ان تشعر انكلترا بحاجتها اليهِ . نظر الى خريطة آبار البترول فوجد ان شركة برما وكانت شركة البترول الانكليزية الوحيدة في ذلك العهد قد حصرت آبار البترول التي في الهند تحت سيطرتها . وكانت شركة « شل » لا تزال تشتغل بنقل الزيت لا باستخراجهِ من منابعهِ وكان اكثر البترول الوارد على بلاد الانكليز من الولايات المتحدة وروسيا وجزائر الهند الغربية فجعل دارسي غايتهُ تأليف شركة بترول تكون انكليزية قلباً وقالباً

وكان من الامور المعروفة ان الاراضي المجاورة لخليج فارس تحوي بتروولاً حتى قبل ان سكان البلاد كانوا يستعملونهُ في قضاء حاجاتهم منذ اقدم عصور التاريخ وقيل ايضاً ان الحمر الذي استعمل في بناء برج بابل بدل الطين هو القار المستخرج من منابع البترول . وقد جاء في هيرودوتوس ان القار استعمل طيناً في بناء بابل القديمة ويقال ان شاهات فارس وامبراطرة الارمن كانوا يستخرجون البترول في تلك الانحاء فادى بهم تنافسهم عليهِ الى الحروب فكأن التاريخ يعيد نفسهُ الآن فيما يمثل على مسرح السياسة من اختلاف الدول التي تشتبك مصالحها في بلاد ايران واهمها استخراج البترول

وفي سنة ١٨٧٢ منح البارون يوليس ده روتر وهو مثر متجنس بالجنسية الانكليزية الحق في بناء السكك الحديدية والتعدين في بلاد فارس فاعترضت على ذلك حكومة روسيا فالغيت هذه المنحة وهذا هو السبب في تأخر الشركات عن استخراج البترول من آبار ايران الغنية

وفي اوائل العقد العاشر من القرن الماضي بدأ بعض المهتمين يشؤون البترول يحفرون آباراً منفردة في ايران هنا وهناك تحت اشراف البنك الامبراطوري الايراني الذي

انشأهُ البارون ده‌روتر ومن امتيازاته النقب عن مصادر الثروة المعدنية في تلك البلاد. وكانت المصاعب في نقل ما يستخرج حينئذٍ كثيرة تحول ذلك دون التوسع في العمل وصيرورته مشروعاً تجارياً كبيراً

وفي سنة ١٩٠٠ ظهر المستر دارسي على مسرح البترول وذلك حين كان عصر القرن في ذروته والناس لا يعلمون ما للبترول من الشأن العظيم في مستقبلهم القريب. وكان دارسي كان يسمع صوتاً خفياً من الارض يدعوهُ للبحث فجعل يبحث عن مكان يحفر فيه آبار البترول وفاوض في ذلك كثيرين من الخبراء فلم يوفق الى ضالته

واتفق حينئذٍ انهُ عرف شاباً ايرانياً يدعى كتابجي فاخبرهُ هذا انهُ يعرف اماكن تكثر فيها ينابيع البترول في شمال ايران فارسل دارسي للحال عالماً جيولوجياً خبيراً الى تلك البلاد للبحث العلمي فعيَّن لهُ بقعتين يكثر فيها البترول احداهما الى شمال بغداد على مقربة من الحدود التركية الايرانية والثانية في ناحية شوستر على مقربة من نهر قارون . وكانتا طرفا منطقة طولها نحو ٣٠٠ ميل تكثر فيها ينابيع هذا السائل الثمين

وللحال عزم المستر دارسي ان يجعل ايران ميداناً لاعماله المقبلة كما كانت استراليا ميداناً لاعماله السابقة في مناجم الذهب فحصل من شاه ايران سنة ١٩٠٠ على امتياز باستنباط البترول والغاز الطبيعي والاسفلت من كل ايران عدا خمس ولايات في الشمال هي ولايات اذربيجان وغيلان ومازندران واسترباذ وخراسان ومدة هذا الامتياز ستون سنة . ولا تزال هذه الولايات الى الآن موضع نزاع بين شركة السندرد اويل الاميركية والانجلو پرشن للاستيلاء على منابعها الغنية

وانشأ دارسي شركتهُ الاولى واكتتب بمعظم رأسمالها . وبدأ العمل على ١٠٠ ميل الى الشمال من بغداد فاصاب بئرين غنيتين ولكنهُ ادرك للحال ما لقيهُ من مصاعب النقل ان البترول في ايران لا يستطاع تحويلهُ الى مادة تجارية قبل ان تسهل وسائل نقله بانابيب خاصة من آباره الى خليج العجم ومنهُ ينقل بالناقلات البحرية . ولكن ذلك عمل كبير يقتضي نفقات طائلة لمد هذه الانابيب في الجبال والاودية

على ان عملهُ حوَّل ابصار شركات البترول من مختلف البلدان الى ايران وفي مقدمتها شركات الالمان الذين كان قد جعلوا استعمار تركيا الاقتصادي وبناء سكة حديد بغداد غايتهم الكبرى وكانوا حينئذٍ قد اشتروا امتياز سكة حديد الاناضول يعضدهم في ذلك بنك المانيا الذي حاول ان يشتري حقوق دارسي في بلاد العجم

على ان دارمي بدلاً من ان يبيعهم حقوقهُ في بلاد العجم شرع ينافسهم في الحصول على منابع الموصل وبغداد وكان العراق حينئذٍ لا يزال من ولايات السلطنة العثمانية . فنشأ عن ذلك نزاع بين الانكليز والالمان خاصةً الهولنديون بعدئذٍ . وتمكن دارمي على انفرادهِ في العمل من الاحتفاظ بحقوقهِ في ايران ومن الحصول على نصيب في شركة البترول العثمانية ساعدت الانكليز فيما بعد على السيطرة عليها

على انهُ ادرك انهُ يصعب عليهِ الاستمرار منفرداً في عملهِ وخصوصاً بعد ما انفق نحو ٣٠٠ الف جنيه من مالهِ في سنتين من غير ان يصيب سوى بئرين متوسطتين في مقدار ما يستخرج منهما من البترول

ولم يمضِ زمن طويل حتى ادركت قيادة الاسطول الانكليزية بزعامة لورد فشر ما للبترول من الشان العظيم في الاساطيل البحرية . رأى اللورد فشر ان اكثر ينابيع البترول في روسيا واميركا وغيرها تسيطر عليها شركات غير انكليزية وكان من الذين يعتقدون انهُ لابد من يوم تدور فيهِ رحى الحرب بين انكلترا والمانيا وان البترول في ذلك اليوم سيكون العامل الفاصل في احراز النصر . ولذلك حث قيادة الاسطول البريطاني على السيطرة على منابع للبترول تكفي الاسطول البريطاني . تلك كانت الخطوة الاولى في ما فعلتهُ وزارة البحرية البريطانية بعدئذٍ لما كان تشرشل وزيراً لها من شراء نصيب كبير من اسهم شركات الزيت الانكليزية

وزادت نفقات دارمي على آبارهِ من غير ان يصيب ربحاً يقابل تلك النفقات حتى كاد يعجز عن القيام بها فحاول ان يبيع امتيازهُ الى شركة الستندرد الاميركية . على ان قيادة الاسطول الانكليزي طلبت اليهِ ان يرجىء الاتفاق مع هذه الشركة الاجنبية حتى تتمكن شركة انكليزية من شراء امتيازهِ لتبقى آبار البترول الايرانية في حوزة الانكليز فقبل الطلب وتقدمت شركة بترول برما فالفت شركة جديدة حلت محل شركة دارمي الاولى . وكان لورد سترانكونا اكبر رجالها وهو كاورد فشر يرى ضرورة سيطرة الاميرالية البريطانية على آبار من البترول يكفي بتروله لتجهيز الاسطول بكفايتهِ منهُ . ولكن تقلبات السياسة حالت دون موافقة الحكومة على هذا الرأي فبقيت المسألة في طي الكتمة ست سنوات وبقيت الشركة الجديدة تعمل في ايران حتى اصابت سنة ١٩٠٧ في ميدان النفط بئراً بلغ من قوتها حين حفرها انها اغرقت الآلات التي حفرتها ولا يزال البترول ينبع منها بقوة الى الآن

وتلا ذلك ان اتفقت الشركات المهتمة بآبار البترول الايرانية فنالت شركة جديدة دعيت شركة الانجلو پرشن جعل اللورد سترانكونا رئيساً لمجلس ادارتها والمستر دارسي مديراً وكان رأسمالها مليوني جنيه فصار الآن ٢٤ مليوناً او يزيد

ولا يهمنا في هذا المقام الاساس الذي بنيت عليه الشركة الجديدة ولا كيف يؤلف مجلس ادارتها بل يهمنا دخول الحكومة الانكليزية في شراء نصيب وافر من اسهمها لان ذلك من الامور التي لها اثر كبير في تاريخ الامم وقلما تذكر في كتب التاريخ . فمن الخطط المقررة في الحكومة الانكليزية انها لا تشترك في الاعمال المالية اشتراك تاجر الا اذا كان ذلك لسبب حيوي في حفظ الامبراطورية كما فعل دزرائيلي في شراء اسهم قنال السويس وكما فعل المستر ونستن تشرشل بعد نظره في شراء اسهم الشركة الانجلو پرشن

فقد تقدم معنا ان اللورد فشر اثبت للحكومة البريطانية ان السيطرة على آبار من البترول يكفي ما يستخرج منها للاسطول حين تشتبك في حرب مع المانيا لازم لها كل اللزوم. وكان قد مضى على هذه المسألة وهي معلقة ست سنوات لما تربع المستر تشرشل في منصب وزير البحرية الانكليزية . فادرك للحال بما اوتيه من الزكانة والذكاء صحة ما قال به اللورد فشر وصرح ان امام الاميرالية البريطانية مشكلة كبيرة يجب ان تعالجها وهي مشكلة التلاعب في اسعار البترول الذي تقوم به بعض الشركات لاحتكار هذه المادة الحيوية . وابان انهُ يحتم على قيادة الاسطول البريطاني الحصول على مقدار وافٍ من البترول بسعر معقول وخصوصاً لان المستنبطات والمخترعات الحديثة في البوارج كانت متجهة نحو استعمالهِ للوقد بدل الفحم او بكلمة واحدة ادرك واعلن ان بريطانيا ستنافس المانيا في السيطرة على آبار البترول لان ذلك امر حيويٌّ لسيادتها البحرية

وكانت شركة الانجلو پرشن سائرة في عملها في ايران توسع نطاقهُ على قدر ما تسمح لها اموالها ثم اتضح لها ان هذه الاموال لا تكفي لتنفيذ خطة التوسع التي وضعتها فعرضت عليها بعض الشركات الهولندية ان تمدها بالمال . ومات في تلك الاثناء اللورد سترانكونا وانتخب السر تشارلس غرينوي رئيساً لمجلس الادارة فخطر على بالهِ ان يحمل الحكومة الانكليزية على شراء بعض اسهم الشركة لتتفق بالحصول على مقدار الزيت اللازم لها في الاسطول وفي مقابل ذلك تحصل الشركة على الاموال التي تساعدها على التوسع في اعمالها

فعلت الحكومة الانكليزية ما يفعلهُ كل تاجر حذر في هذا المقام وارسلت لجنة من

الخبراء يرأسها الاميرال سلايد ومن اعضائها السر جون كادمن الذي صار بعدئذٍ خبير الحكومة البريطانية في مسائل البترول في مؤتمر فرسايل . بحثت هذه اللجنة في مقدار ما يخرج من الآبار التي تحت سيطرة الشركة وقررت انهُ اذا احسنت ادارتها وادارة غيرها مما ينتظر حفرهُ جعلت تموين الاسطول البريطاني بالبترول في حرز حريز

فبنى المستر تشرشل حجتهُ في اقناع الحكومة على هذا التقرير لكنهُ لقي في ذلك معارضة شديدة من الحكومة الانكليزية نفسها ومن اصحاب الشركات الاخرى الذين كانوا يتطلعون الى الاشتراك مع الانجلو پرشن في عملها . وكانت احدى شركات البترول الكبيرة المؤلفة من الشركة الهولندية الملكية وشركة شل قد عرضت ان تمدَّ شركة الانجلو پرشن بالمال بدلاً من الحكومة الانكليزية وكُتب الاتفاق وكاد يوقع لما اخذهُ رؤساء الانجلو پرشن الى المستر تشرشل واطلعوهُ عليهِ وقالوا لهُ انهم اذا لم تمدّهم الحكومة الانكليزية بالمال على سبيل القرض او الشراء تجانب من اسهم الشركة اضطروا ان يلغوا الاتفاق مع شركتي الدتش رويال وشركة الشل فتخرج آبار البترول من حوزة الانكليز حينئذٍ

ادرك تشرشل في الحال ما في ذلك الدليل من القوة واقنع السر ادورد غراي وزير الخارجية حينئذٍ بما يدعو ومضى جانب من سنة ١٩١٤ قبلما اقرَّ البرلمان الانكليزي قانون الاتفاق مع شركة الانجلو پرشن لشراء جانب من اسهمها بحيث تسيطر عليها الحكومة الانكليزية ومن شرائط الاتفاق ان ملك الانكليز وقع هذا القانون في ١٠ اغسطس سنة ١٩١٤ اي بعد انقضاء ستة ايام على دخول انكلترا في الحرب فعمم ما توقعهُ اللورد فشر بحذافيره

واتسع نطاق شركة الانجلو پرشن بعد الحرب فامتدت فروعها والشركات التي اتحدت معها الى فرنسا ورومانيا وتراسلفانيا باوربا واستراليا وزيلندا الجديدة وبورنيو وغينيا الجديدة وكندا والمكسيك وترنداد ونوفاسكوشا ونيوفوندلند وهندوراس البريطانية وبيرو وفنزويلا ومصر وغرب افريقية وشاطئ الذهب وشرق افريقيا البرتغالي واتحاد افريقية الجنوبية . بل قل ان لهذا الشركة الآن نصيباً كبيراً او صغيراً في كل البلدان التي فيها آبار للبترول وتقوم باعمالها هذه بواسطة ٦٠ شركة صغيرة منضوية تحت لوائها لها اعمال في ٣٧ بلاد مختلفة